



د. غازي عبد الله وزني

أزمة دبي: بصمات لن يمحوها الحل

حققت دبي خلال عقدين من الزمن إنجازات ضخمة تحولت من بلدة بحرية تجارية صغيرة الى مدينة عالمية ذات بنية تحتية متطورة جدا، و أصبحت مركزا ماليا إقليميا وعالميا وحاضنة أساسية للأعمال تجذب المستثمرين من جميع الأقطاب . وكذلك اوضحت هذه الامارة واحة سياحية تستقطب سنويا اكثر من ستة ملايين سائح وتستقبل في مطارها اكثر من ٢٠ مليون مسافر. تمكنت دبي من احتلال موقع جغرافي أساسي يربط اقتصاديا آسيا التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عالميا بأوروبا وبالشرق الاوسط الذي يملك اكثر من ثلثي المخزون النفطي العالمي. استطاعت دبي في السنوات العشرة الاخيرة تحقيق طفرة اقتصادية مهمة مسجلة معدلات نمو سنوية قياسية تقارب ١١,٥٪ مستندة الى إستثمارات أجنبية هائلة والى يد عاملة أجنبية كثيفة تمثل نحو ٨٠٪ من عدد سكانها البالغ نحو ١,٦ مليون نسمة. وكذلك نجحت في تطوير قطاع خدماتها في شكل لافت اذ يمثل حاليا نحو ٧٥٪ من اقتصادها منها اكثر من ٣٠٪ لقطاعها العقاري.

بدأت بوادر أزمة دبي بالظهور في بداية العام ٢٠٠٩ حين اضطرت إمارة أبو ظبي تقديم مساعدات مالية لدبي بنحو عشر مليارات دولار لمواجهة مستحقات مالية داهمة وبفائدة نحو ٦٪. وقد ظهرت مؤخرا الأزمة الى العلن حين طلبت دبي تأجيل مستحقات دين بقيمة ٢٦ مليار دولار مترتبة على مجموعة ” دبي العالمية ” المدينة بنحو ٦٠ مليار دولار والتي تمتلك في المقابل «موانئ دبي العالمية» والشركتين العقاريتين «نخيل» و«ليملتس»، خلال ستة اشهر يستحق منها ٣,٥ مليار دولار كصكوك اسلامية لشركة نخيل في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٩.

أما أسباب هذه الأزمة فهي عديدة نذكر منها:

١- النموذج الاقتصادي في دبي المبني على الاستدانة المفرطة والسياسات التوسعية والاستثمارات الطموحة داخليا وخارجيا والمشكوك بجدواها الاقتصادي. لقد طبق هذا النموذج في بلد لا يمتلك موارد طبيعية ضخمة اذ يمثل قطاع النفط في دبي اقل من ٥٪ من الاقتصاد و لا يتمتع

بنظام ضرائبي متشدد يوفر له إيرادات هائلة و لا يحظى بقطاع اقتصادي حقيقي قوي اذ يمثل قطاع الصناعة نسبة ١٣٪ من الناتج المحلي والزراعة ٠,٨٪. يعتمد هذا النموذج على مداخيل الشركات التابعة لها.

٢- الفقاعة العقارية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ نتيجة المضاربات (٧٠٪ من عمليات الشراء) والقروض المصرفية الغير مضمونة والمنافسة بين الشركتين العقاريتين نخيل والاعمار. وتفاقت هذه الفقاعة بفعل الأزمة العالمية مسببة في انخفاض قوي لاسعار العقارات يفوق ٥٠٪. وتأجيل ووقف مشاريع عقارية تتعدى ٣٠٠ مليار دولار.

٣- انسحاب استثمارات اجنبية من دبي في العام الحالي تقدر بعشرات المليارات الدولارات بسبب الأزمة العالمية.

٤- خروج ودائع من المصارف الاماراتية بقيمة تفوق ٥٠ مليار دولار لتغطية احتياجات وخسائر في الاسواق المالية العالمية مؤديا الى تقلص ملموس للودائع وشح في السيولة ومسببا في أزمة إئتمان حادة مما دفع بالمصرف المركزي الاماراتي الى ضمان القروض المصرفية لمدة ثلاث سنوات وضح سيولة بنحو ٣٢ مليار دولار في المصارف المحلية.

لقد تفاقت أزمة دبي مؤخرا نتيجة العوامل الآتية:

١- الانكماش الاقتصادي في العام الحالي نتيجة التراجع القوي للحركة السياحية والانخفاض الكبير للتجارة العالمية بنسبة ٣٠٪ فضلا عن انخفاض العائدات النفطية وتقلص الحركة الاستهلاكية وتراجع ملموس للنشاط العقاري.

٢- تخلي دبي عن دعم و ضمان ديون مجموعة «دبي العالمية» واعتبار هذه الديون تجارية أو «شبه سيادية» قد أدى

الى زعزعة ثقة الدائنين ودفعهم الى المطالبة بحل سريع لمستحقاتهم ومسببا في صعوبة دبي اللجوء الى الاسواق المالية والمصرفية العالمية للاستدانة. وكذلك ظهرت اجراءات المصرف المركزي الاماراتي بضخ السيولة في المصارف وتصاريح المسؤولين في أبو ظبي غير كافية وغير مطمئنة للاسواق المالية وللمستثمرين والدائنين.

٣- وجود مستحقات مالية لدبي توازي ٥٠ مليار دولار يتعين سدادها في السنوات الثلاث القادمة منها ١٧ مليار دولار في العام ٢٠١٠ قد اقلق الدائنين والاسواق المالية الاقليمية والعالمية. وهنا تجدر الاشارة ، الى ن المديونية العامة لدبي تبلغ نحو ٨٠ مليار دولار وتشكل نحو ١٢٠٪ من الناتج المحلي البالغ نحو ٦٥ مليار دولار وتتحمل مجموعة ” دبي العالمية ” نحو ٧٥٪ من هذه المديونية اي نحو ٦٠ مليار دولار. أما إجمالي أصول دبي فإنها موزعة بين ثلاث مجموعات : « مجموعة دبي العالمية» و «مؤسسة دبي الاستثمارية» التي تملك شركة الامارات للطيران ، و «دبي هولدينغ» التي تملك شركة الاتصالات. إزاء هذه الأزمة التي بدأت تتفاعل بشكل مقلق اقليميا وعالميا يتوجب على ابو ظبي تقديم المساعدات لدبي من دون تأخير حفاظا على الاتحاد وخوفا من زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي الاماراتي واصابة مصداقية دبي وخشية من تحولها الى أزمة ثقة بالديون السيادية تصيب غالبية البلدان الخليجية.

أما سبل المعالجة والخيارات المتاحة لهذه الأزمة فهي الآتية:

١- موافقة الدائنين وحملة سندات الدين على اعادة جدولة الدين ضمن شروط جديدة تتعلق بالفوائد والاجال. يجب ان نشير هنا، الى ان مجموع القروض المصرفية الاميركية والاوربية تبلغ نحو ١٢٣ مليار دولار تتحمل المصارف البريطانية منها الحصة الكبرى البالغة نحو ٥٠ مليار دولار. في المقابل فإن تأثير أزمة دبي على القطاع المالي الاوروبي والاميركي فهو ضعيف ومحدود.

٢- تدخل إمارة أبو ظبي لطمأنة الاسواق المالية والمستثمرين عبر خطوات شفاقة تقتضي بتقديم دعم مالي لمساعدة مجموعة «دبي العالمية» تفوق العشرة مليار دولار مع الاشارة الى ان أبو ظبي تملك صناديق سيادية تتعدى ٤٥٠ مليار دولار وتعتبر ثالث مصدر للنفط عالميا وتمتلك ثاني اكبر اقتصاد عربي فضلا عن ان مداخيلها النفطية والغاز سنويا يتجاوز ١٠٠ مليار دولار.

٣- اضطراب دبي بيع اصولها الجيدة بأسعار مخفضة واضطرابها ايضا الى إعادة هيكلة العديد من مشاريع شركتها العقاريتين «نخيل» و «ليملتس العالمية» فضلا عن ضرورة خفض مصاريفها التشغيلية واعتماد سياسة دمج الشركات. ترفض حاليا دبي التخلي عن اصولها الجيدة مراهنة على تحسن الاسعار في المرحلة المقبلة وعلى تزايد مداخيلها.

٤- في حال عدم وجود نية جديدة لدى دبي لمعالجة ديون مجموعة «دبي العالمية» مع الدائنين قد يصيب مصداقيتها وينعكس سلبا على وضعها المالي والاقتصادي و يؤثر على قطاعها المصرفي الذي شهد مؤخرا خفضا في تصنيفاته الائتمانية وسيؤدي ايضا الى تراجع في تسهلاته الائتمانية وارتفاع في تكلفة الاقتراض. وكذلك يتخوف من امتداد هذه الأزمة وانتشار تأثيراتها السلبية على البلدان الخليجية الاخرى.

أزمة دبي غير كارثية وغير مستعصية الحل ولن تفقد دورها وموقعها في المنطقة بسبب الميزات التفاضلية القوية التي كونتها في السنوات الاخيرة . ولكن هذه الأزمة ستترك بصماتها وأثارها على مفهوم «الديون السيادية» و«الديون شبه السيادية»، وعلى تطور الازمات الاقتصادية والمالية، كما ستؤثر على النموذج الاقتصادي المعتمد ليصبح اكثر تواضعا واكثر واقعية. أما سبل المعالجة فهي متوفرة بسبب عدم قدرة أبو ظبي الاحجام عن المساعدة وعدم قدرة الدائنين رفض هيكلة الديون. ■